الصباح AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4765 | الثلاثاء 20 جمادى الآخرة 1445 هـ | 2 يناير 2024 م | السنة السادسة عشرة

البرهان يشترط انسحاب «الدعم السريع» من المدن لوقف القتال

حميدتي: على الجيش السوداني الإقرار بأنه خسر الحرب

«وكالات» : بينما تستمر الاشتباكات منذ أشهر بين الجيش السوداني بقيادة عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع التي يتزعمها محمد حمدان دقلو الملقب بـ حميدتي، أكد الأخير أن قواته أجبرت على خوض الحرب.

وقال في خطاب وجهه للسودانيين بمناسبة الذكرى الثامنة والستون لاستقلال البلاد، ونشره على حسابه في منصة إكس أمس الاثنين « على الجيش الإقرار بأنه خسر الحرب».

كما أشار إلى أن قواته لا تريد السلطة بالقوة ولا تنوي أن تكون بديلا عن الجيش. وقال «نريد تكوين جيش مهني لا يتدخل في السياسة ويخضع للرقابة».

وشدد على أن هدفه الوحيد «إقامة حكم ديمقراطي»، مكررا تمسكه بالحكم المدني.

كذلك، اعتبر أن الدعم السريع أجبرت على خوض الحرب بسبب التزامها بالعملية السياسية، وفق قوله.

كما أكد أنه انخرط في المفاوضات والتزم بمقررات مفاوضات جدة وقمة إيغاد للوصول إلى حل شامل.

إلى ذلك، رأى أن الحرب ستنتهي لصالح الشعب السوداني قريبا، قائلا «مصممون على ملاحقة الانقلابيين»، حسب تعبيره.

أتت تلك التصريحات بعدما أحكمت قوات الدعم السريع سيطرتها على ولاية الجزيرة الأسبوع الماضي، كما سيطرت على أربع ولايات في إقليم دارفور بغرب البلاد من أصل خمس ولايات، إلى جانب هيمنتها على أجزاء واسعة من الخرطوم وإقليم كردفان.

كما جاءت بعدما فشلت أو تأجلت مساعي إيغاد في جمع البرهان وحميدتي معا من أجل بحث سبل التوصل إلى حل في البلاد بعد الحرب التي تفجرت في منتصف أبريل الماضي (2023).

يذكر أن القتال بين القوتين العسكريتين كان اندلع بعد توتر دام أسابيع، بسبب خلافات حول خطط لدمج الدعم السريع في الجيش، في الوقت الذي كانت الأطراف العسكرية والمدنية تضع فيه اللمسات النهائية على عملية سياسية مدعومة دوليا.

من جهة أخرى أعلن رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان أن السبيل الوحيد لوقف الحرب ضد قوات الدعم السريع مربوط بانسحابها من ولاية الجزيرة والمناطق الوسطى وبقية المدن، إلى جانب إعادة المنهوبات وإخلاء مساكن المواطنين.

جاء ذلك خطاب تلفزيوني للبرهان، بمناسبة الذكرى الـ 68 لاستقلال السودان عن الاحتلال البريطاني في الأول من يناير 1956.

وأكد البرهان أن الدعوات تتزايد لوقف الحرب والتحول نحو التفاوض، لكنه أشار إلى أن «مليشيا ومرتزقة محمد حمدان دقلو مستمرين في تخريب البنية التحتية للدولة، وارتكاب جرائم قتل ضد المواطنين، ونهب ثرواتهم، واحتلال منازلهم، وانتهاك حرمتهم، وتهجيرهم من أماكن إقامتهم الأصلية، وإبادة وتطهير بعضهم، بالتعاون مع خونة الشعب وطلاب السلطة».

وقال، إن بعض الدول الإقليمية والعالمية تقدم الدعم لقوات حميدتي، لكن «تحت مظلة دعاوي زائفة»، على الرغم من توثيق هذه القوات ارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية بشهادة دول العالم والمنظمات الدولية.

وأضاف أن أي اتفاق لوقف إطلاق النار لا يضمن تحقيق ما أُشير إليه لن يكون ذا قيمة، حيث لن يقبل الشعب السوداني أن يعيش وسط هؤلاء القتلة والمجرمين ومن دعمهم.

حميدتي

«التحذير الأخير».. بريطانيا تدرس نقل فرقاطة لمواجهة الحوثي

هجوم حوثي على سفينة بالبحر الأحمر

«وكالات» : بعدما كثر الحديث عن استعداد بريطاني لشن ضربات جوية ضد الحوثيين في اليمن وسط التوترات المتصاعدة بشكل كبير في البحر الأحمر جراء هجماتهم ضد السفن التجارية، اتضح جديد على الأمر.

فعلى ما يبدو، تعد الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بيانا مشتركا غير مسبوق يعطي الحوثيين «تحذيرا أخيرا» لوقف هجماتهم، وفقا لصحيفة «التلغراف».

ولفت التقرير إلى أن أي هجوم من المرجح أن تقوده الولايات المتحدة، وأن مناقشات جارية بشأن انضمام دول أخرى للبلدين.

كما كشف عن أن أحد الخيارات قيد الدراسة في وزارة الدفاع البريطانية، ويتضمن نقل الفرقاطة لانكستر، التي تعمل في منطقة الخليج، إلى البحر الأحمر لتكون مع دياموند.

وأشار أيضا إلى أنه من غير المرجح أن يحدد البيان أي عمل عسكري، لكن الصحيفة نوهت بتصريح وزير الدفاع البريطاني غرانت شابس، الذي زعم أنه بحال استمر الحوثيون فيما أسماه «تهديد الأرواح والتجارة، فستضطر بلاده إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة»، وفق كلامه.

إلى ذلك، أشار كبار مسؤولي الدفاع الأميركيين إلى أن إدارة الرئيس جو بايدن لن تعلن عن خططها العسكرية مقدما، لكنهما لم يستبعدا «احتمال شن ضربات جوية في المستقبل القريب».

يشار إلى أن وزير الدفاع البريطاني جرانت شابس، كان أكد أن الحكومة لن تتردد في اتخاذ «إجراءات مباشرة» لمنع تلك الهجمات الحوثية وردعها.

وقال «لا ينبغي أن يكون هناك أي سوء فهم لدى الحوثيين، فنحن ملتزمون بمحاسبة الجهات المسؤولة عن تلك الهجمات غير الشرعية».

جاء هذا التلميح البريطاني بعد إسقاط القوات الأميركية صاروخين باليستيين مضادين للسفن أطلقهما الحوثيون على سفينة حاويات بالبحر الأحمر، بعد ساعات من محاولة أربعة زوارق مهاجمة نفس السفينة.

ما دفع القوات الأميركية إلى إطلاق النار، وإغراق ثلاثة من القوارب، ما أدى إلى مقتل 10 من عناصر الميليشيات.

فيما أعلن الجيش الأميركي أن هذا الحادث الأخير يمثل الهجوم الحوثي الثالث والعشرين على الشحن الدولي منذ 19 نوفمبر الماضي (2023).

ومنذ تفجر الحرب في قطاع غزة يوم السابع من أكتوبر 2023، بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل، شن الحوثيون عشرات الهجمات ضد سفن تجارية متجهة نحو إسرائيل أو تعود ملكيتها لإسرائيل، بحسب زعمهم. فيما كانت 8 من أصل 20 سفينة تعرضت لهجمات في الثلاثين يومًا التي سبقت 25 ديسمبر الماضي، إما مسجلة في المملكة المتحدة، أو كان طاقمها يحمل مواطنين بريطانيين أو بضائع متجهة إلى بريطانيا.

في المقابل، أرسلت واشنطن مدمرات وأعلنت إطلاق عملية «حماية الازدهار» لتأمين سلامة الملاحة الدولية في هذا الممر المائي المهم عالمياً، وسط ارتفاع منسوب القلق الدولي من توسع الصراع مع استمرار الأعمال العدائية.

ليبيا: استنفار عسكري في طرابلس .. ومخاوف من اندلاع مواجهات

«وكالات» : أعلنت ميليشيات مسلحة في العاصمة طرابلس، الاثنين، حالة النفير العام، بعد مقتل عدد من المسلحين في هجوم متبادل، وسط مخاوف من اندلاع اشتباكات ومواجهات جديدة، مع استمرار حالة الجمود السياسي بين قادة البلاد.

وقالت كتيبة «رحبة الدروع تاجوراء»، إنها أعلنت حالة النفير والطوارئ وطلبت من جميع منتسبيها الالتحاق بمقراتها بعد مقتل أحد عناصرها و4 أشخاص آخرين إثر هجوم من طرف «كتيبة الضمان» على أحد مقراتها في تاجوراء.

كما رصد سكان محليون انتشارا مكثفا للآليات والعربات العسكرية التابعة للميليشيات المسلحة التي تتنازع فيما بينها باستمرار، في عدد من شوارع العاصمة طرابلس وأمام مقرّاتها.

ويقدم هذا الاحتقان العسكري الحاصل في العاصمة طرابلس، دليلا حيّا على وجود علامات للتصعيد المسلّح في أيّ وقت ممكن بين الفصائل المتنافسة، في ظل استمرار حالة الجمود السياسي وتعثّر الوصول إلى حل ينهي أزمة البلاد.

ولم يتوصل قادة ليبيا إلى تفاهمات تؤدي إلى إجراء الانتخابات، بسبب خلافات حول القواعد الدستورية التي تنظم العملية الانتخابية وأساس شروط الترشح للرئاسة، وبسبب الانقسام الحكومي والإداري والصراع المستمر على السلطة والثروة.

في الأثناء، يواصل المبعوث الأممي إلى ليبيا عبدالله باتيلي، جهوده ومحاولاته مع مختلف الأطراف السياسية في البلاد، لجمعهم على طاولة واحدة وإذابة كل الخلافات، بهدف إنقاذ مشروع الانتخابات وضمان الوصول إلى مراكز الاقتراع.

توطين اللاجئين في بلد ثالث.. فكرة تشق طريقها بقوة في أوروبا

«وكالات» : لا تزال قضية المهاجرين غير النظاميين واحدة من أكبر المعضلات التي تواجهها الحكومات الأوروبية المختلفة. وقد أفرزت هذه القضية توترا في العلاقات البينية داخل الاتحاد الأوروبي، خصوصا بين دول البوابات مثل اليونان وإيطاليا من جهة، وبين الدول الأوروبية الداخلية ذات الاقتصادات القوية من جهة أخرى.

وتقع مسؤولية معالجة طلب اللجوء على عاتق البلد الأول الذي يصل إليه طالب اللجوء، وفقا لاتفاقية دبلن الخاصة بتنظيم شؤون الهجرة بين دول الاتحاد الأوروبي، وهو ما شكل عبئا على الدول الأوروبية المتوسطية التي تصل إليها قوارب المهاجرين أولا. وقد أدى هذا الوضع إلى تعديلات عديدة في الاتفاقية، لكن تزايد أعداد المهاجرين الفارين من مناطق النزاع في أفريقيا والشرق الأوسط خاصة، عمّق التحديات والانقسامات بين الأحزاب السياسية في ضوء عجز السياسات الحكومية من الحدّ من تدفق المهاجرين.

وفي سياق السعي الحثيث لإيجاد حلول مبتكرة لمواجهة الهجرة غير النظامية في أوروبا، صعدت في السنوات الأخيرة ما سُميت «خطة أو مشروع رواندا،» التي لم تُترجم على أرض الواقع بعد، رغم تبنيها من 3 حكومات متتالية في المملكة المتحدة. الخطة البريطانية، رغم تعثرها، لا تزال تشكل محور الجهود الحكومية، رغم العقبات القانونية التي واجهتها على المستويين، الأوروبي والبريطاني.

وتقوم الخطة على نقل اللاجئين إلى بلد ثالث «آمن» خارج أوروبا. وقد وقّعت وزارة الداخلية البريطانية 3 اتفاقيات على الأقل مع دولة رواندا، في محاولات حثيثة من قبل بريطانيا لتجاوز التحديات القانونية التي تقف في وجه التنفيذ. وتحاول هذه الاتفاقيات معالجة مخاوف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والمحكمة العليا البريطانية، اللتين أصدرتا أحكاما اعتبرتا خطة رواندا غير قانونية، على اعتبار أن البلد الثالث غير آمن، وهو ما عطّل التنفيذ حتى الآن.

وقال «رائد» (اسم مستعار)، الذي وصل الأراضي البريطانية عبر القناة الإنجليزية مطلع هذا العام عبر أحد القوارب الصغيرة، في تصريح للجزيرة نت، إنه يشعر بقلق بالغ من تنفيذ خطة الترحيل البريطانية إلى رواندا. حيث أشار اللاجئ السوري، الذي طلب عدم كشف هويته، إلى أن الشروط المطلوبة للاجئين المقترح نقلهم إلى رواندا تنطبق عليه بالكامل. وبالرغم من عدم وضوح المعايير بشكل دقيق، فقد حددت وزارة الداخلية البريطانية أن المرحلة الأولى ستستهدف البالغين غير المتزوجين، الذين يصلون البلاد عبر طرق خطيرة، مثل القوارب الصغيرة التي تجتاز القناة الإنجليزية، بعد الأول من يناير/كانون الثاني 2022.

ويضيف رائد أن حياته ستتحول إلى جحيم إن وقع عليه الاختيار، مشددا على أنه سيرفض الذهاب تحت أي اعتبار، ولو كلفه ذلك حياته. «نحن لم نهرب من الحرب في سوريا، ونجتاز كل هذه المخاطر لنجد أنفسنا في أفريقيا»، يضيف رائد. ويعاني الشاب البالغ من العمر (22 عاما)، من حالة ضغط نفسي منذ وصوله إلى بريطانيا، الأمر الذي استدعى مراجعات متكررة للطبيب.

وبقدر ما شكل موقف المحكمة القانوني ارتياحا لدى نشطاء ومنظمات حقوق الإنسان واللاجئين أنفسهم، فقد أسهمت الأحكام في ترسيخ قبول مبدأ الترحيل إلى بلد ثالث، إذا توافرت شروط الأمان ومعايير الحماية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. وهو موقف دفع حكومات أوروبية أخرى لمناقشة نموذج رواندا كحل لمشكلة اللاجئين غير النظاميين، بالرغم من موقف المحكمة.

فقد طرح المستشار الألماني أولاف شولتز في وقت سابق من ديسمبر الماضي موافقته المبدئية على مناقشة فكرة رواندا. جاء ذلك خلال اجتماعات المستشار الألماني مع قيادات الولايات الألمانية في إطار محاولة حزبه وقف المكاسب الانتخابية لليمين المتشدد في قضايا الهجرة.

وفي الوقت الذي تواجه فيه مقترحات ترحيل اللاجئين معارضة واسعة من قبل الجمعيات الحقوقية في ألمانيا، فإن أحزابا سياسية ألمانية أخرى بدأت تروج لقبولها بالفكرة، حيث أيّد الحزب الديمقراطي الحر في ألمانيا الفكرة، إضافة لتيارات واسعة داخل الحزب الديمقراطي الاشتراكي الحاكم.

وكان البرلمان الدانماركي قد صوّت في 2021 على تبني برنامج إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث في إطار سياسة «صفر لاجئين» التي تبنتها حكومة الحزب الديمقراطي الاشتراكي حينذاك. وفي الوقت الذي لم يحدد فيه مشروع البرلمان الدانماركي الدولة التي سيتم نقل اللاجئين إليها، قام وزير الهجرة آنذاك، ماتياس تيسفاي، بزيارة مفاجئة إلى رواندا في العام نفسه لتوقيع مذكرة تفاهم حول المشروع.

وقد عارضت منظمات غير حكومية خطوة البرلمان الدانماركي، بما فيها المجلس الدانماركي للاجئين، الذي كان قد وجّه انتقادا حادا للنواب الذين صوّتوا لصالح المشروع. وقد قامت الدانمارك مؤخرا بإلغاء مئات الإقامات للاجئين سوريين بحجة قدومهم من منطقة دمشق، التي صنفتها دائرة الهجرة الدانماركية منطقة آمنة، فيما أعلنت الحكومة خلال الفترة ذاتها نيتها استقبال 100 ألف لاجئ من أوكرانيا، رغم تبنيها لسياسة «صفر لاجئين».

وفي اتصال هاتفي مع إيفا سينغر، مديرة قسم اللجوء في المجلس الدانماركي للاجئين، قالت سينغر للجزيرة نت إن المشروع الدانماركي كان يمثل رغبة سياسية لحكومة الحزب الديمقراطي الاشتراكي، في حين تتبنى حكومة الائتلاف الحالي الخطة ذاتها، لكن في إطار تعاون مشترك على مستوى الاتحاد الأوروبي أو مع عدة دول أخرى داخل الاتحاد.

إضافة للسعي البريطاني الحثيث لتحويل خطة رواندا إلى واقع، مثّلت جهود الحكومة الدانماركية الخطوات الأكثر جديّة على مستوى الاتحاد الأوروبي. وكانت حكومة الدانمارك الائتلافية قد علقت محادثاتها مع رواندا من أجل افتتاح مراكز استقبال اللاجئين في رواندا، على أمل إتاحة الفرصة لاتفاق مشابه على مستوى الاتحاد الأوروبي. فقد قال وزير الهجرة الدانماركي، كار ديبفاد، تعليقا على وقف المحادثات مع رواندا، إن حكومته لا يزال لديها الطموح ذاته، لكن بطريقة مختلفة، في إشارة إلى المحاولات القائمة من أجل مشروع أوروبي على مستوى الاتحاد. وقال إن حكومته تدعو لتأسيس مراكز استقبال بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي أو عدد من الدول الأخرى.

في هذا الصدد أكدت المسؤولة في المجلس الدانماركي للاجئين، إيفا سنغر، للجزيرة نت أن المخاوف لا تزال قائمة، وهو أن الدانمارك مثل الاتحاد الأوروبي، لا يريدان تحمّل المسؤولية عن حماية اللاجئين، وبدلا من ذلك تسعى الحكومات الأوروبية لنقل المسؤولية لطرف ثالث خارج الاتحاد. وتساءلت سنغر، ما حقوق اللاجئين في هذه البلدان؟ وما تاريخ هذه الدول في حماية اللاجئين؟ ما الذي سيعنيه «الترحيل لبلد ثالث» بالنسبة لهؤلاء اللاجئين؟ وقالت سنغر «إذا كان هناك دولة تحاول أن تتملص من مسؤولياتها، فكيف سيكون تأثير ذلك على اللاجئين؟»

وأضافت أنه قبل ذلك هناك قائمة طويلة من القضايا لا بد من تحديدها بوضوح، وبناء على ذلك يمكن نقاش هل الدولة المحددة آمنة بشكل كاف؟ وتشكك الحقوقية الدانماركية بأن هناك جانبا سياسيا في المشروع دوما.

ألمانيا تحاول هي الأخرى الدفع باتجاه اتفاقية على مستوى الاتحاد الأوروبي لإعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث. ومن الدول المحتمَلة التي ناقشتها دوائر صناعة القرار الألمانية إضافة لرواندا، السنغال والمغرب. وتسعى ألمانيا في هذا السياق لدفع الاتحاد الأوروبي لإنجاز نماذج شبيهة باتفاق الاتحاد مع تركيا في 2016 للحد من تدفق اللاجئين باتجاه اليونان، من خلال اتفاقيات متممّة للحد من الهجرة عبر المتوسط من شمال أفريقيا.

الجدير بالذكر أن برنامج إعادة ترحيل اللاجئين إلى رواندا لا يشكل سابقة على مستوى العالم. فقد كشفت هيئة البث البريطانية «بي بي سي» عن أن اتفاقا لترحيل اللاجئين كان قد أنجز في عام 2015 بين إسرائيل ودولة ثالثة لم تُعلن رسميا، لكن «بي بي سي» نقلت عن مصادر إعلامية في كون هذه الدول هي رواندا وأوغندا. وأضافت البي بي سي أن حوالي 20 ألف لاجئ كان قد تم ترحيلهم تحت هذا البرنامج أو غيره بحلول عام 2018.

ولا تقتصر فكرة الترحيل إلى بلد ثالث على رواندا، فقد نفذت الحكومة الأسترالية برنامج الترحيل إلى موطن ثالث منذ وقت مبكر، في عام 2001، حيث بدأ البرنامج على شكل مراكز اعتقال للاجئين في مناطق خارج الأراضي الأسترالية. وتشكل جزر في المحيط الهادي مثل ناورو، وبابوا غينيا الجديدة، أهم وجهات برنامج الترحيل الأسترالي، إذ أعلنت وكالة الحدود الأسترالية أن أكثر من 4 آلاف مهاجر قد خضعوا لبرنامج الترحيل إلى هذه البلدان بين 2019–2012.

وكشفت «بي بي سي» أن 13 مهاجرا من هؤلاء لقوا حتفهم نتيجة العنف أو نقص الرعاية الطبية أو الانتحار.

وكانت حكومة رئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، قد طرحت مشروع قرار بعنوان «أمان رواندا» في مجلس العموم البريطاني، بهدف معالجة مخاوف المحكمة العليا البريطانية التي حكمت بعدم قانونية خطة الترحيل إلى رواندا بناء عليها. ورغم المعارضة الشديدة لمشروع القانون الجديد، تمكن سوناك من تمرير المشروع داخل البرلمان. وقد تجاوز مشروع «أمان رواندا» القراءة الثانية داخل مجلس العموم، في حين سيمر القانون بمرحلتين تسبقان القراءة الثالثة والأخيرة في مجلس النواب، قبل انتقاله لمجلس اللوردات.

خطة المملكة المتحدة لإرسال مهاجرين غير نظاميين إلى رواندا تواجه معارضة حقوقية متزايدة

اتحاد الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية والثروة الحيوانية

إعلان

فتح باب الترشيح وحضور الجمعية العمومية

يتشرف اتحاد الجمعيات التعاونية الإنتاجية الزراعية والثروة الحيوانية بفتح باب الترشيح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد وذلك لانتخاب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد خلال اجتماع الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 2023/12/31.

وعملا بموجب القرار الوزاري رقم (172/ت) لسنة 2013 وبنص المادة رقم (10) من النظام الأساسي للاتحاد فعلى الجمعيات التقدم للاتحاد اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق 2024/1/2 ولمدة (10) أيام عمل تنتهي بنهاية دوام يوم الاثنين الموافق 2024/1/15 بكتاب رسمي بتسمية عدد(5) أعضاء لحضور الجمعية العمومية للتصويت على ان يكون من بينهم عدد(2) مرشحين لعضوية مجلس إدارة الاتحاد في حال فوز الجمعية وان تتوفر في المرشح الشروط المقررة في عضو مجلس الإدارة وفقا للمادة (11) من القانون رقم (118) لسنة 2013 بتعديل احكام المرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1979 في شان الجمعيات التعاونية ومع ضرورة مراعاة ما يلي :

1- ان يكون طلب الترشيح الجمعية لعضوية مجلس إدارة الاتحاد وتسمية مرشحيها لعضوية مجلس الإدارة بناء على موافقة مجلس إدارة الجمعية ويثبت ذلك في محضر اجتماع لمجلس إدارة الجمعية يعقد خلال فترة سريان باب الترشح، وعلى أن يرفق بكتاب الجمعية للاتحاد محضر اجتماع مجلس إدارة الجمعية سالف الذكر.

2- يتعين على الجمعية عند تسمية مرشحيها لعضوية مجلس إدارة الاتحاد أن تسدد ما عليها من اشتراكات حتى السنة المالية المنتهية في 2024/12/31م.

3- على الجمعية التي ترغب في سحب مرشحها لعضوية إدارة الاتحاد أن تخطر الاتحاد بذلك قبل ثلاثة أيام على الأقل من انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد ويرفق به محضر اجتماع مجلس الإدارة والمتضمن قرار سحب الترشيح.

4- أن يتم تسليم أصل كتاب الجمعية بطلب الترشح لعضوية مجلس إدارة الاتحاد وبتسمية مرشحيها في مقر الاتحاد بمنطقة الشويخ الصناعية. شارع كندادراي . خلف حاضنة الشويخ الحرفية، وذلك دون الاعتداد بإرساله بطريقة أخرى كالفاكس أو البريد الإلكتروني أو غيرها.

5- يلغى الموعد المحدد سابقا لفتح باب الترشيح

المدير المعين